

أثار استخدام العملات الإلكترونية المشفرة في النظام النقدي الدولي - عملة البتكوين نموذجاً -

اعداد

م.م. اسلام محمد محمود

كلية المعارف الجامعة - محافظة الانبار - جمهورية العراق

Doi:10.33850/ajahs.2020.73633

القبول : ٢٠٢٠ / ٢ / ٢٥

الاستلام : ٢٠٢٠ / ٢ / ٩

المستخلص :

البتكوين هي عملة الكترونية مشفرة، غير مدعومة من أي جهة رسمية أو مؤسسية أو خاصة، وتستخدم من خلال الإنترنت فقط في نطاق المؤسسات والشركات التي تقبل التعامل بها، ويمكن تبادلها بالعملات الورقية مثل الدولار واليورو بعمليات مشفرة عبر الإنترنت، ويمكن ان تكون عملة البتكوين شكل بديل من النقود والتي يستطيع العملاء استخدامها للمتاجرة مع بعضهم البعض بدون اشراك الكيانات السيادية والبنوك المركزية أو البنوك، وتمتاز بتكاليف الصفقات المنخفضة مع سرعة تنفيذ العمليات العالية، ويؤدي استخدام هذه العملة الى زيادة عمليات غسيل الأموال أو سداد قيمة تجارة المخدرات أو تحويل أموال ناتجة عن عمليات الجريمة المنظمة، وتؤدي إلى مزيد من عمليات النصب والاحتيال المالي، إضافة إلى مخاطرها الاقتصادية المتمثلة في تهديد الاستقرار النقدي في الدول التي ينتشر استخدامها فيها، وذلك نتيجة لأن التحكم في كميات عرض النقد لم يعد تحت سيطرة السلطات النقدية لهذه الدول، لذلك يجب إجراء محاولات لتنظيم استخدام عملة البتكوين والتقليل من سلبياتها.

Abstract:

Bitcoin is an electronic currency encrypted, not supported by any official or institutional or private, and used through the Internet only in the scope of institutions and companies that accept the deal, and can be exchanged currency paper such as the dollar and euro operations encrypted over the Internet, and can be a currency Bitcoin alternative form of money, which customers can use to trade with each other without involving

sovereign entities and central banks or banks, and features costs low deals with the speed of implementation of high-processes, and lead the use of this currency to increase the money laundering operations or pay the value of the drug trade or transfer of funds resulting from the Crime Operations Organization, and lead to more of the monument and financial fraud, as well as economic risks of the threat of monetary stability in countries that spreads used where, as a result because the control amounts money supply is no longer under the control of the monetary authorities of these countries, so you must make attempts to regulate the use of Bitcoin currency and reduce their drawbacks.

المقدمة:

يعد موضوع العملات الالكترونية المشفرة من المواضيع المهمة في وقتنا الحاضر، نظراً لأنها تمس حياة الافراد والمجتمعات في الدول المتقدمة والنامية، وبما أن المستفيد الاكبر من أي تطور أو ابتكار تقني جديد هو الدول المتقدمة الذي يكون على حساب الدول النامية، لذلك فإن العملات الالكترونية المشفرة تكون معظم أثارها سلبية على مجتمعاتنا النامية، وتعد العملة المشفرة المبتكرة والتي تدعى عملة البيتكوين هي مثال للابتكار التقني الحديث والغريب في نفس الوقت، وعملة البيتكوين هي عملة مشفرة ونوع من انواع العملات الالكترونية، نشأت عملة البيتكوين عام ٢٠٠٨ وتم التعامل بها لأول مرة عام ٢٠٠٩، حيث أنه لا توجد قوانين او لوائح أو كيانات رسمية تنظم العمل بهذه العملة.

وتمتاز عملة البيتكوين بمميزات عديدة قد تكون جذابة لبعض المستخدمين (المتعاملين بها) وغير جذابة للبعض الاخر، حيث تكون التكاليف المنخفضة للصفقات وسرعة تنفيذ العمليات جذابة للمستخدم العادي، بينما تكون مجهولية الهوية جذابة للمستخدم المحتال أو مستخدم الأنشطة غير الشرعية، كما إن عملة البيتكوين من أكثر العملات الالكترونية المشفرة انتشاراً في اوروبا، وللبتكوين سعر صرف يرتفع وينخفض كباقي العملات المتداولة، ولا يوجد اعتراف رسمي بهذه العملة بالرغم من انتشارها الكبير، كما ان هناك بعض اللوائح قد أصدرت من قبل بعض المؤسسات المالية في الولايات المتحدة مثل لجنة سوق المال الامريكية وجهاز مكافحة الجرائم المالية وكذلك بعض التعليمات الخاصة بتنظيم صفقات البيتكوين بل واغلقت عدة بورصات تعاملت بالبيتكوين.

وبما أن عملة البتكوين لها بعض الآثار الايجابية المتمثلة في سهولة استخدامها وانخفاض تكاليف صفقاتها والتي ساعدت في انتشارها خلال اعوام قليلة، إلا أنها تمتلك آثار سلبية عديدة، حيث أنها تزيد من عمليات غسل الأموال، وتزيد من عمليات الاحتيال، إضافة الى زيادة الانشطة غير المشروعة مثل تجارة الاسلحة والمخدرات والمقامرات، وقد يتعرض المستخدمون بالبتكوين الى حملات من جهات حكومية او قد تصدر قوانين ولوائح تنظم العمل بها والتي تؤدي الى فقدان المستخدمين لأرصدهم او اغلاق المواقع الالكترونية المتعاملة بها على شبكة الانترنت.

وقد تم تقسيم البحث إلى خمسة محاور، حيث تناول المحور الأول مفهوم ونشأة عملة البتكوين، وتناول المحور الثاني الاسواق والبورصات المتعاملة بالبتكوين، أما المحور الثالث فتناول الجوانب القانونية لعملة البتكوين، وتطرق المحور الرابع الى الجوانب الاقتصادية لعملة البتكوين، وأخيراً تناول المحور الخامس مخاطر استخدام عملة البتكوين.

المحور الأول: مفهوم عملة البتكوين ونشأتها

أولاً: المفهوم.

تعد عملة البتكوين نوع من انواع العملات الالكترونية، وهي عملة رقمية مشفرة مجهولة الهوية ولا تدعمها حكومة أو أي كيان قانوني آخر، وهي تعتمد على شبكات الند-لنند والتشفير للحفاظ على سلامتها، ويرى أنصارها أن عملة البتكوين لديها العديد من الخصائص التي تجعلها عملة مثالية للمستهلكين الأساسيين والتجار، حيث تمتاز بالسهولة العالية وتكاليف صفقات منخفضة ويمكن استخدامها لإرسال المدفوعات بسرعة على الانترنت وكذلك يمكن استخدامها لعمل المدفوعات الصغيرة، ويمكن لهذه العملة الجديدة أيضاً دعم السماح للمنظمات لتلقي التبرعات والقيام بالأعمال التجارية المجهولة (Grinberg، ٢٠١٢، ١٦٠).

ثانياً: النشأة.

ونشأت عملة البتكوين المشفرة عام ٢٠٠٨، وابتكرها المبرمج ساتوشي ناكاتومو، وتم التعامل بها لأول مرة عام ٢٠٠٩، حيث أنه لا توجد قوانين أو لوائح أو كيانات رسمية تنظم العمل بهذه العملة، وفي فبراير عام ٢٠١٤ تشير التقديرات أن عدد مستخدمي البتكوين هو حوالي (١.٢٥) مليون مستخدم^١، وان ما يقرب من مليون مستخدم يملكون (٨٧) ألف قطعة، والباقي حوالي (٢٥٠) ألف مستخدم

^١ تشير بعض البحوث الى ان عدد مستخدمي البتكوين هو (٢.٥) مليون مستخدم، بينما يعتبرها البعض الاخر عدد وهمي وان الحقيقة هي أن العديد من هذه العناوين فارغة والقيمة الأكثر واقعية هي (١.٢٥) مليون مستخدم.

يوزعون باقي البتكوين بينهم، حيث يملك ٨٧ مستخدم أكثر من ١٠٠٠٠ قطعة من العملة وأثنين منهم فقط يملكون أكثر من ١٠٠٠٠٠ قطعة من العملة، وبالرغم من أن عملة البتكوين لديها بعض المميزات المرغوب فيها التي تفتقر لها النقود الإلكترونية الأخرى، إلا أنها أسوأ بطبيعتها من النقود الشرعية (Ólafsson، ٢٠١٤، ٦٩)، فضلاً عن أنها ليست قابلة للاسترداد لنوع آخر من النقود أو قيمة معينة من السلع مثل أوقية الذهب، وعلى عكس الدولار الأمريكي، فإن عملة البتكوين غير مدعومة من قبل الحكومات أو المؤسسات القانونية وهي رقمية بدلاً من العملة الورقية وقابلة لل تخزين في وسيلة إلكترونية وقابلة للتحويل عبر شبكة الإنترنت، ويمكن للأفراد الذين يرغبون في امتلاك أو التعامل بالبتكوين تشغيل برنامج على الكمبيوتر الخاص بهم وهو بروتوكول البتكوين، أو إنشاء حساب على شبكة الإنترنت في الموقع الإلكتروني الذي يدير عمليات استخدام البتكوين، ويحفظ العميل البتكوين الشخصي في ملف يسمى الحافظة والتي يجب على المستخدمين تأمينها وحفظها كنسخ احتياطي، وهذه البرامج تتصل مع بعضها البعض عبر الإنترنت لتشكل شبكة الند-لند مما يجعل النظام موزع كمقاومة واحدة ضد عمليات القرصنة والاحتيال المالي، وفي مايو ٢٠١٠، تداولت عملة البتكوين واحدة لكل نصف سنت وارتفعت بشكل حاد حتى وصلت إلى (٣٠) دولار في يونيو ٢٠١١ (بزيادة ٦٠٠%) قبل انخفاضها إلى (٢) دولار في أكتوبر من نفس العام (Grinberg، ٢٠١٢، ١٦٢-١٦٥).

وبعد هذا النظام مجهول جزئياً، أي أن أي مستخدم يمكنه أن يرى جميع الصفقات في كل الحسابات، لكنه لا يرى شيء من الحسابات المرتبطة بنظام الأفراد، أي بمعنى آخر أن المستخدم يمكنه معرفة الصفقات التي قام بها المستخدمين الآخرين لكنه لا يستطيع الاطلاع على أرصدهم، كما يمكن للأفراد إنشاء حسابات غير محدودة على الفور ومجاناً، ويمكن للأفراد إرسال البتكوين مجاناً وإضافة رسوم الصفقات لضمان معالجة صفقاتهم بسرعة، إضافة إلى ذلك فإن صفقات البتكوين غير قابلة للإلغاء بنفس طريقة الصفقات النقدية (الفورية)، كما إن رسوم بطاقات الائتمان يمكن شحنها للمستخدمين (Grinberg، ٢٠١٢، ١٦٥).

ثالثاً: الخصائص، حيث نستنتج مما سبق أن خصائص عملة البتكوين تتمثل بالآتي:

١. أنها عملة إلكترونية مشفرة، ومن ثم وهمية، وليس لها أي وجود مادي وليس لها أي قيمة فعلية.
٢. هي عملة غير نظامية، بمعنى أنها غير مدعومة من أي جهة رسمية أو مؤسسية أو خاصة.

٣. تستخدم هذه العملة من خلال الإنترنت فقط وفي نطاق المؤسسات والشركات التي تقبل التعامل بها.
 ٤. يمكن تبادلها بالعملات الورقية مثل الدولار واليورو بعمليات مشفرة عبر الإنترنت.
 ٥. قد تتم عمليات التبادل التجاري من شخص لآخر بصورة مباشرة دون الحاجة للوسطاء.
 ٦. لا يوجد حد معين للإنفاق أو الشراء كما في بطاقات الائتمان المختلفة.
 ٧. عدم إمكانية تتبع أو مراقبة العمليات التجارية التي تتم بواسطتها.
 ٨. تكاليف الصفقات منخفضة وسرعة تنفيذ العمليات عالية.
- المحور الثاني: الاسواق والبورصات المتعاملة بالبتكوين**
- هناك مجموعة كبيرة من الاسواق التي تتعامل بالبتكوين، اضافة الى اسواق التنبؤ والمراهات والمواقع الالكترونية، وندرج بعض منها (Brito، ٢٠١٤، ٤٠-٥٩):
١. أسواق العقود الآجلة المدعومة بالبتكوين مثل اسواق (ICBIT.se)، التي انطلقت في يناير عام ٢٠١٢، وفي ابريل عام ٢٠١٣ وصل عدد المسجلين في قاعدة الزبائن ما يقرب من ٥٠٠٠ مستخدم، كما حققت إيرادات حوالي ٥٠ ألف دولار شهريا.
 ٢. سوق (MPEX) للمشتقات المالية المدعومة بالبتكوين، والذي سهل تداول العقود الآجلة من عام ٢٠١١، وقد لاحقت سوق (MPEX) الشائعات والشكاوي من العملاء، لكن أشاد البعض الآخر ببساطة التبادل وتنفيذه بأناقة مع رؤية طويلة الأجل، ويعد سهل الاستعمال من أسواق المشتقات القائمة على البتكوين، كما يوفر هذا السوق تبادل المشتقات المالية وقوائم سوق الأسهم المدعومة بالبتكوين، وان استراتيجية (MPEX) هو تشجيع المبتدئين من خلال توظيف نفس أسلوب سطر الأوامر المستخدم بتوسيع المشتقات وخيارات الصرف، كما هو الحال مع تداول عقود (MPEX) الآجلة ويجب على المستخدمين دفع رسوم التسجيل مقدما ونسبة صغيرة كعمولة على الصفقات، ويدير (MPEX) أربع شركات لبيع الأسهم بما في ذلك (MPEX) نفسها، وكل قائمة صفحة مخصصة حيث يتم عرض الأسعار والصفقات وتوزيعات الأرباح جنباً إلى جنب مع (قائمة الموافقة) التي صاغها كل مبرمج شركة، والتي تعد بمثابة مذكرة تفاهم رسمية بين الشركة وسوق تبادل (MPEX)، ويوفر مبرمج (MPEX) تقارير دورية للمساهمين في منتديات البتكوين المنتشرة له مدونة إلكترونية شخصية.

٣. سوق (BTC.sx) ومقره سنغافورة، الذي لا يقدم مشتقات بحد ذاتها وإنما هو برنامج التداول بالهامش مدعوم بالبتكوين تم إطلاقه في ابريل عام ٢٠١٣ وتم تشغيله كاملا في يونيو عام ٢٠١٣، ويمكن للمستخدمين إيداع البتكوين في الحافظة التي أنشأتها (BTC.sx) ويمكن بعد ذلك المضاربة على تحركات أسعار البتكوين من خلال فتح مواقع لفترات زمنية مختلفة.
٤. سوق (BTC-TC) للأسهم المدعومة بالبتكوين الذي زاد انتشاره بعد زوال (GLBSE) وفي ذروته أدرج (BTC-TC) ٣٩ من الأصول بما في ذلك مختلف الأسهم والسندات والعقود الآجلة وصناديق الاستثمار.
٥. سوق التنبؤ (INTRADE) الذي يتعامل بالبتكوين.
٦. بورصة (Nadex) المنظمة والتي تقدم الخيارات الثنائية السياسية التي من شأنها أن تسمح للتجار المراهنه على نتائج الانتخابات الرئاسية والكونجرس.
٧. موقع (Coin bet-cc) الذي يقدم لعبة البوكر وألعاب القمار ورهانات الألعاب الرياضية لعملاء الولايات المتحدة.
٨. مواقع المراهنات مثل (SatoshiDise.com) و(Satashi Bit).
٩. أسواق التنبؤ بالبتكوين (Predictious.com) وسوق (BTC Oracle) للرهنات بالبتكوين، وبورصة (Mt.Gox) غير الشرعية في عملها.
١٠. بورصة البتكوين العالمية المنحلة (GLSBE)، وهي أحد أقدم أسواق الأسهم المعروفة المدعومة بالبتكوين، وتأسست في صيف عام ٢٠١١ وتزامنت مصادفة لأول مرة مع الانفجار المبكر والاهتمام بمشروع البتكوين، ويمكن لرجال الأعمال ادراج شركاتهم على (GLBSE) مقابل رسوم التسجيل والسماح للمستثمرين شراء الأسهم والصفقات التجارية، ويمكن للشركات المدرجة اختيار دفع أرباح الأسهم للمساهمين أو إعادة شراء الأسهم في وقت لاحق.
١١. سوق (Bit Funder)، الذي أطلق في ديسمبر عام ٢٠١٢ وسمح للأصول المدرجة بأن يتم شراؤها ويبيعها باستخدام البتكوين، وتأسس عقب إغلاق (GLBSE) واطلق في ٤ نوفمبر عام ٢٠١٣.

المحور الثالث: الجوانب القانونية لعملة البتكوين أولاً: الجوانب القانونية.

تتطلب معظم الدول تسجيل بورصات الأوراق المالية الحقيقية وتلتزم بمجموعة صارمة جداً من القواعد واللوائح التي تنظم العمل بها، ويتزايد انتشار عملة البتكوين بشكل كبير منذ إنشائها وجاء هذا الانتشار بعد استعمالها، وقد أظهر بعض العملاء الباحثين عن البتكوين القلق اتجاه مسار للتنظيم، ويجب الإشارة إلى أن مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) في ابريل عام ٢٠١٢ نشر تقييم المخاطر بشأن تحديات السمات الفريدة لعملة البتكوين، ويرى بأنه من الصعب على وكالات تنفيذ القانون كشف النشاطات غير الشرعية لأنه ليس لديها سلطة مركزية على تصميم برنامج البتكوين، وحتى مع ذلك فإن من المستحيل تقريباً معرفة المستخدمين الاذكياء الذين يعرفون كيفية تغطية مساراتهم، وتجعل الطبيعة المجهولة للبتكوين عملة مناسبة للنشاط غير الشرعي، وقبل ابتكار البتكوين والعملات المشفرة المماثلة الاخرى كان بعض المحتالين يستخدمون خطط الدفع الافتراضية ليقوم بعملية غسل الأموال واعمال النصب الالكتروني (Ólafsson ، ٢٠١٤ ، ٧٥).

وبما ان البتكوين هو لا مركزي ولا يخضع الى سلطة نقدية تتحكم فيه، فان ذلك هو الخطر الاكبر لاستخدامه لنقل النقود غير الشرعية وفقاً لمكتب التحقيقات الفدرالي، ويختلف البتكوين عن أنظمة الدفع الالكترونية الاخرى، وتعمل أنظمة الدفع الالكترونية الأخرى كالشركات التي يجب أن تتوافق مع قانون السرية المصرفية الامريكي (BSA) من خلال تطبيق المنظمات المركزية، لذلك فإن نظام البتكوين لا يمتلك القدرة على إجراء تنفيذ التوجيهات العامة التنظيمية، كالشعور بالقدرة على الرصد والإبلاغ للنشاطات غير الشرعية وهو ليس لديه طريقة منهجية لمعالجة الطلبات القانونية كما أنه من المستحيل تقريباً لنظام البتكوين تنفيذ برنامج مكافحة غسل الأموال، ويرى مكتب التحقيقات (FBI) أنه طالما يمكن تحويل البتكوين إلى نقود حقيقية فإن الاعمال الإجرامية سوف يكون لها حافزاً لسرقته (Ólafsson ، ٢٠١٤ ، ٧٥).

ويجب الإشارة الى ان موقع القمار المشهور (Satoshi Dice) قد باع أسهم في (MPEX) من ابريل عام ٢٠١٢ حتى يوليو عام ٢٠١٣، وفي مارس عام ٢٠١٤ أرسلت لجنة سوق المال الأمريكية (SEC) بريد الكتروني إلى مالك (MPEX) في رومانيا لاستجوابه عن العقود وغيرها من الوثائق المتعلقة بإصدارات موقع Satoshi Dice.com، ومن المتوقع إن تقع الصفقات المنجزة بالبتكوين مستقبلاً أو تبادلات المدفوعات المرتبطة بالبتكوين مثل عقود البيع الفورية تحت اختصاص لجنة تداول السلع الآجلة (CFTC) لتنظيم العقود الآجلة والفورية بالبتكوين، وتخضع لقيود بشأن تنظيم الصفقات التي يتم تسويتها مادياً أو غير القادرة على التسوية، وايضا فإن

أي استثمار في البتكوين من خلال العقود التي تلبى خصائص محددة على نطاق واسع لعقد الاستثمار سوف تدرج تحت اختصاص (SEC) لجنة سوق المال الأمريكية (Brito، ٢٠١٤، ٤٩).

ويشير نهج جهاز مكافحة الجرائم المالية (FinCen) إلى إمكانية علاج صفقات البتكوين الاقتصادية المختلفة، ويحدد جهاز مكافحة الجرائم المالية العملة الافتراضية كعملة تعمل مثل العملات في بعض البيئات لكنها لا تملك كل صفات العملة الحقيقية، ويعرف كذلك العملة الافتراضية القابلة للتحويل كعملة ظاهرية التي إما لها قيمة ما يعادلها بالعملة الحقيقية أو تعمل كبديلة للعملة الحقيقية، وبموجب تنظيم جهاز مكافحة الجرائم المالية لشركات الخدمات المالية فإن الشركات الوحيدة التي تنقل العملات الافتراضية القابلة للتحويل تخضع للتنظيم، وأن الصفقات في العملات الافتراضية غير القابلة للتحويل أو الاستعمال والتي لا تنتقل أو تتبادل بالعملات الافتراضية القابلة للتحويل لا تخضع لتنظيمه. ونتيجة لذلك فإن صانعي البتكوين ومستخدمي البتكوين لأغراض الاستثمار الخاصة بهم لا يخضعون لتنظيم إرسال النقود، ويوحى هذا النهج أن الصفقات التي تتأخر ضمن اقتصاد البتكوين والتي تشمل صفقات البتكوين الاقتصادية هي فريدة من نوعها وينبغي ان لا تخضع لنفس المستوى في التنظيم (Brito، ٢٠١٤، ٥٠).

وينظم جهاز مكافحة الجرائم المالية (FinCen) الحماية من غسيل الأموال والجرائم المالية، في حين أن لجنة سوق المال الأمريكية (SEC) ولجنة تداول السلع الأجلة (CFTC) تنظم حماية المستثمرين وسلامة السوق، وينبغي ألا تمنع أيضا (SEC) و (CFTC) من اتباع منهج جهاز مكافحة الجرائم المالية (FinCen) بغض النظر عن المخاوف السياسية من هذه القضية، وان الصفقات التي تبقى في اقتصاد البتكوين لا تثير نفس النوع من المخاطر مثل الصفقات الخاصة بالسلع الحقيقية والخدمات والعملات، وفي الواقع ينبغي أن تجد لجنة تداول السلع الأجلة (CFTC) حجة لاستبعاد أو إعفاء صفقات البتكوين الاقتصادية من لجنة سوق المال الأمريكية (SEC) ليكون عملها مقنعاً، ولا تخضع الصفقات التي تم تسويتها مادياً عموماً لنطاق كامل في لوائح (CFTC) بالضبط، لأنهم لم يحموا الأسواق التي تشعر لجنة تداول السلع الأجلة (CFTC) بالقلق حيالها وتسمى أسواق العقود الأجلة والعقود الفورية، وتقع صفقات البتكوين الاقتصادية بصورة واضحة ضمن فئة التسويات المادية (في مقابل النقد). كما انه لا تجرم أسواق مشتقات البتكوين، ووفقاً لذلك، فإن الأسباب التي جعلت لجنة تداول السلع الأجلة (CFTC) تستقصي عقود تسوية السلع مادياً ينبغي تطبيق عقود البتكوين بشكل جيد لتسويتها مادياً (Brito، ٢٠١٤، ٥٠).

ثانياً: النهج القانوني المقترح لتنظيم عمل البتكوين.

أن أفضل طريقة لتنظيم البتكوين هي عن طريق نهجاً معقولاً يسلط الضوء على إمكانياته وبالتالي يسمح له بالمزيد من النمو، وقد تكون هذه الرؤية مشتركة بواسطة صناع القرار، وأصدرت شبكة جهاز مكافحة الجرائم المالية (FinCen) مؤخراً إرشادات جديدة تفيد بأن بعض الأنشطة المتعلقة بالعملات الافتراضية خاصة البتكوين لا تقع تحت تعريف شركات خدمات النقود أو ارسال النقود وفقاً لقانون السرية المصرفية (BSA)، وبالتالي لا تخضع تلك الأنشطة للتسجيل والابلاغ ومتطلبات حفظ السجلات التي يفرضها قانون (BSA) السرية المصرفية، وهناك نوعان من الأحكام التي تم الاعلان عنها في أوائل عام ٢٠١٤ بواسطة (FinCen)، يؤكد الحكم الأول أن المستخدمين الذين يستخدمون البرمجيات مثل (البتكوين لتعدين العملات المعدنية) أو بعبارة عامة تجميع أي عملة افتراضية قابلة للتحويل لأغراض خاصة، فإنها ليست أجهزة إرسال النقود بموجب قانون (BSA)، ويؤكد الحكم الثاني إن المؤسسة التي تتبع وتشتري العملات الافتراضية كاستثمار فإن هذا هو لمصلحتها الخاصة ليس لأرسال النقود فقط (Ólafsson، ٢٠١٤، ٧٩-٨٠).

وتسلط هذه الأحكام بعض الضوء على التوجيهات الغامضة التي صدرت في شهر مارس عام ٢٠١٣، ومع هذه الأحكام يمكن افتراض نظام شامل الذي ينعكس على موقف جهاز مكافحة الجرائم المالية بشكل واضح فيما يخص البتكوين والعملات المشفرة الأخرى، وينص التوجيه السابق أنه إذا كان مبادل العملات الافتراضية المنقولة يشتري ويبيع أو غير ذلك كالقبول والنقل في مقابل عملة افتراضية أخرى فإنه ينظر إليها على أنها نقود مرسله لأغراض تنظيمية، وهذا ينطبق أيضاً على مبادل يستخدم العملات الافتراضية المنقولة لمعتقدات قانونية لأي سبب من الاسباب أو الوساطة بين البائع ومستخدم الخدمات أو السلع المستخدمة للمشتريات نيابة عن المستخدم، وإن حجة جهاز مكافحة الجرائم المالية للتأسيس هي أنه لا يعتبر تعدين البتكوين نقوداً منقولة، لأنه عندما يعدن المستخدم العملة الافتراضية فهو لا يقبل ولا ينقل أي عملة وهذا ينطبق فقط على الشركات وشبكات التعدين كما ينطبق على الأفراد، في حين ان طبيعة الحال لا تتغير بالاعتماد على من هو المعدن أو قائم بالتعدين (Ólafsson، ٢٠١٤، ٨١).

وصدر حكم آخر مؤخراً عن جهاز مكافحة الجرائم المالية في يناير عام ٢٠١٤ ينص على انه إذا كانت الشركة تستثمر في بعض الأحيان في العملة الافتراضية وقامت بتوزيع وإنتاج البرمجيات لسهولة هذه الاستثمارات، فهي لا تشمل نقود مرسله تحت قانون السرية المصرفية، ويؤيد ذلك فكرة أن توزيع وإنتاج البرمجيات الذي يسهل استثمار العملة الافتراضية لا يشكل تحويل أو قبول بالرغم من أن هذا هو الهدف من البرنامج ذاته، وعلى غرار الأحكام السابقة فإن أي تحويلات

العملة الافتراضية للوسطاء بناءً على توجيهات من دائني الشركة والأطراف المقابلة أو المالكين هي معنونة إلى مدفوعات مباشرة وينبغي أن تحلل مثل تلك التحويلات التي ربما تشكل تحويل النقود تحت قانون السرية المصرفية (BSA)، وقد ساعد جهاز مكافحة الجرائم المالية العملات الافتراضية مثل البتكوين لتصبح موافقة للشؤون التنظيمية للتمويل في حين يقترب من التنظيم والأحكام المتعلقة بالبتكوين بطريقة معقولة، ولا يوجد شك أن هذا ساعد في تعزيز وإنشاء نظام البتكوين كوسيلة دفع بديلة متاحة للمستخدمين بينما يردع فكرة تجريم استخدامه وبالتالي ضمان أن أنظمة العملات الافتراضية يمكن أن تكون منظمة إلى حد ما، ومن المتوقع أن يصبح البتكوين معترف به قانونياً بين الأفراد بشكل متزايد لذلك فإنه من المفترض أن يواجه تنظيم تشريعي وقانوني (Ólafsson ، ٢٠١٤ ، ٨٢).

ومما سبق ذكره نخلص الى انه يجب إجراء محاولات لتنظيم عملة البتكوين ووضعها تحت إطار قانوني مناسب لتجنب مخاطرها، ثم يجب أن تقرر اللوائح والقوانين بصورة واضحة، ما إذا كان مستخدمين البتكوين يمكن مسألتهم ومحاسبتهم من قبل هذه اللوائح والقوانين ام يقتصر الامر على اطلاق المواقع الالكترونية فقط.

المحور الرابع: الجوانب الاقتصادية لعملة البتكوين أولاً: التحليل العملي لسعر البتكوين.

يمكن الاطلاع على أول سجل متاح لسعر البتكوين في الموقع (New Liberty Standard) الذي باع البتكوين في عام ٢٠٠٩ حيث كان الدولار الواحد يساوي (١٣٠٩.٠٣) من البتكوين في أوائل عام ٢٠١٠، واستخرج السعر بقسمة ١ دولار أمريكي على متوسط كمية الكهرباء اللازمة لتشغيل وحدة المعالجة المركزية (CPU) العالية لمدة عام، في الوقت الذي كان (١٣٣١.٥) كيلو واط / ساعة، وكان هذا مضروباً في متوسط تكلفة الكهرباء السكنية في الولايات المتحدة للسنة الماضية التي كانت (٠.١١٣٦) دولار مقسومة على ١٢ شهر وتنقسم مرة أخرى على البتكوين الذي تولده أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم على مدى ٣٠ يوماً الماضية، بمعنى انه تم استخدام تكلفة الانتاج المتغيرة لتحديد سعر البتكوين، وهذا يفسر مستوى الاسعار من منظور جانب العرض، بالرغم من أنه يمكن استخدام السعر العشوائي من الناحية النظرية وهذا ما يقودنا إلى جانب الطلب، وقد تشكلت بورصة البتكوين في ٦ فبراير عام ٢٠١٠، حيث وصل البتكوين للسيولة^٢، وهناك حجة معاكسة لهذا، وهي أنه بالرغم من الكهرباء والطاقة الحاسوبية وبعض أجزاء عمر الكمبيوتر التي

^٢ عبارة الوصول للسيولة تعرف هنا بأن حتى لو مستخدم عملة البتكوين الغوا مبادئهم الأيدلوجية، فإن كل سبب غير نقدي لاستخدام البتكوين وسيولة البتكوين من شأنها أن تبقى واقفاً على قدميه كوسيلة ثانوية للتبادل.

تستخدم للبحث عن استخراج البتكوين فهي تعتبر اهدار للموارد لذا لا يمكن قبول البتكوين كوسيلة للتبادل (Ólafsson ، ٢٠١٤ ، ٤٠-٤١).

ثانياً: قانون جريشيام.

ينص المفهوم الاقتصادي المسمى بقانون جريشيام على أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة ولكن العملة الجيدة لا يمكنها طرد العملة الرديئة، أو بصورة أخرى ان النقود الرخيصة تطرد النقود المكلفة، ويتم تطبيق قانون جريشيام عموماً لتوضيح لماذا كان من الصعب جداً الحصول على النقود المسكوكة حديثاً للتداول، وقام الأفراد من أجل الحفاظ على النقود المسكوكة حديثاً بصهرها وتحويلها إلى مجوهرات أو غير ذلك لاستخدامها بطرق أخرى تكون مستهدفة، وفي الوقت نفسه يتم الاحتفاظ بها في القطع النقدية القديمة المتداولة لأنها كانت مضمومة ومرهقة ورأى الأفراد أن لا فائدة لهم بخلاف ما هو وسيلة للتبادل، ويمكننا استنتاج إجرائيين وقائمين من قانون جريشيام عند تنظيم العملة المسكوكة لتجنب المشاكل المتعلقة بها (Ólafsson ، ٢٠١٤ ، ٧٠-٧١).

١. يجب أن تكون العملات المسكوكة حديثاً أقرب إلى التطابق لمعيار العملات في التداول لعرقلة فرص المضاربة.
٢. ان العملات المتهالكة التي تدهورت دون الحد الأدنى من الوزن القانوني يجب أن يؤخذ بها للتداول.

ويعتبر البعض أن نظام البتكوين قد خرق قانون جريشيام ويمكنه إنشاء عملية القرصنة، من خلال النشاط الاجرامي للأنترنت حيث تصيب البرمجيات الخبيثة أجهزة الكمبيوتر حتى يستطيع القرصنة الاستفادة من طاقة كمبيوتر المواطنين الأمنين، وهذه عملية القرصنة يمكنها نظرياً استخدام واستخراج البتكوين، وانها قد تؤدي إلى تفاقم بعض المشاكل للبتكوين، وإذا كانت هذه عملية القرصنة باستخراج البتكوين ووضعها في التداول فإنه سوف يتم تداول البتكوين الأصلي جنباً إلى جنب مع كهرباء البتكوين المسلوقة وكلا النوعين لهم نفس السعر، ومن السهل تكذيب هذه الادعاءات لذلك ينطبق قانون جريشيام عندما تكون الحكومة في يديها تحديد قيمة العملات الرديئة والجيدة، وهذه الحالة ليست مع البتكوين، اضافة الى ذلك، إذا تم اتباع قانون جريشيام وبتصور الحالة التي يكون فيها الشخص لديه خيار للدفع مع خفض قيمة العملة (النقود الورقية) أو رفع قيمة (البتكوين كنقود سلعية مصنعة)، وهذا الشخص يدفع مع تخفيض العملة ويختار العقد عند رفع القيمة، فهذا من شأنه ان يؤدي الى الحد من استخدام العملات المقدررة (التي ارتفعت قيمتها) وغالباً ما يسمى القانون العكسي لجريشيام أو قانون (Ólafsson Their ، ٢٠١٤ ، ٧٢-٧٣).

ثالثاً: استخدام البتكوين كنقود.

في حين أن الغرض الصريح لاختراع البتكوين هو بمثابة شكل بديل من النقود والتي يستطيع أن يستخدمها العملاء للمتاجرة مع بعضهم البعض بدون اشراك الكيانات السيادية والبنوك المركزية، فإن السؤال المطروح هو كيف يؤدي البتكوين وظائف النقود؟، وعموماً ينظر الاقتصاديون إلى النقود على أنها أداة التي هي بمثابة وسيلة للتبادل وهي وحدة للحساب ومخزن للقيمة، لذا سنتطرق الى كيف أوفت عملة البتكوين بهذه الوظائف الثلاث للنقود (Stephanie، ٣)، وكما يلي ذكره:

١. البتكوين كوسيلة للتبادل.

لتكون عملة البتكوين وسيلة للتبادل يجب أن تقبل كمدفوعات لمجموعة كبيرة للسلع والخدمات أو غيرها من الأصول، حيث انه منذ نشأتها وحتى قبل بضعة أشهر اقتصر استخدام عملة البتكوين لمواقع التجارة الالكترونية عبر الانترنت، وأكثرها صغيرة نوعاً ما وبعضها مواقع غير مشروعة مثل (The Now defunct Silk Road) ويعتبر هذا السوق سوق الانترنت للسلع غير المشروعة مثل المخدرات والأسلحة، وبعد ذلك بأشهر قليلة انتشر قبول البتكوين بين مزيد من البائعين، وحقق تجار الانترنت في (Overstock.com) مبيعات سنوية بلغت أكثر من (١.٣) مليار دولار في عام ٢٠١٣، وبدأ قبول البتكوين كمدفوعات في (Overstock.com) في ٩ يناير ٢٠١٤، وفي اليوم الاول من هذا النظام الجديد، فإن (Overstock.com) قام بقبول (٨٠٠) أمر في البتكوين مجموعها (١٢٦.٠٠٠) دولار تقريباً، وهناك ايضا متجر الكتروني على الانترنت هو (Tiger Direct) الذي اتبع نفس الطريقة في الدفع، اضافة الى ذلك، فإن عدداً آخراً من شركات الألعاب وشركات الخدمات مثل (Zynga) و (Okcupid) التي تتضمن الرابطة الوطنية لكرة السلة (Secremento kings)، وخدمات سياحة الفضاء (Virgin Galactic)، كذلك تبنت عملة البتكوين كوسيلة للدفع، وفي العام الماضي، أعلنت شبكة ويكيبيديا يومي ٣٠ مايو ٢٠١٤، ١٢ يونيو ٢٠١٤ على التوالي أنها سوف تبدأ قبول المدفوعات بالبتكوين قريباً، وان اعتماد البتكوين من قبل مثل هذه الشركات المشهورة هي إشارة إلى أن التكنولوجيا الجديدة المتمثلة بالبتكوين ينظر إليها من جانب التيار الرئيسي لتقديم فوائد صافية إيجابية بما فيه الكفاية ليكون من المفيد تجربتها (Stephanie، ٥-٧).

وأصبح للبتكوين سوق سوداء خاص بصفقاته، حيث يعد سوق (Silk Road)^٣ أكثر شهرة على الانترنت، حيث وصلت مبيعاته السنوية عام ٢٠١١ الى حوالي ٢٢

^٣ (Silk Road): وهو سوق للمخدرات وللبضائع المحظورة.

مليون دولار، إضافة إلى ذلك توجد العديد من مواقع المقامرة عبر الانترنت مثل الموقع (Satoshi dice) حيث يستخدم البتكوين كعملة للعب، وتجعل عملة البتكوين شبه المجهولة من السهولة غسل الاموال والتهرب الضريبي وتبادل العملات حيث تبقى الأطراف التي ترغب بالتعامل مجهولة الهوية، ونتيجة لهذه الخصائص الفريدة من نوعها، توسعت شبكة البتكوين بشكل ملحوظ، وفي عام ٢٠١٢ كانت القيمة السوقية في ذلك الوقت فقط أكثر من (١٠٠) مليون دولار وعندها زاد الطلب بشكل كبير، وفي مايو ٢٠١٤ تجاوزت القيمة السوقية (٦.٢٠٠) مليون دولار وهذا سيجعل البتكوين واسع الانتشار والقبول في المستقبل وبالطبع سوف توظف كوسيلة للتبادل في بعض الأسواق (Luther، ٦-٩).

٢. البتكوين كوحدة للحساب.

يميل التجار الذين يقبلون البتكوين كمدفوعات لرد الأسعار في عملات قياسية مثل الدولار أو اليورو بدلاً من البتكوين، وعلاوة على ذلك وكما سبق ذكره، فقد اختار كثير منهم التقليل من مخاطر سعر الصرف عن طريق تحويل البتكوين إلى عملة قياسية على الفور أو بشكل متكرر، وذلك لأن أسعار البتكوين كانت شديدة التقلب خاصة خلال العام الماضي، ومن حيث القيمة الدولارية وصلت تقلبات البتكوين الشهرية لـ (٢٦٥) كجزء من الدولار بين مايو ٢٠١٢ ومايو ٢٠١٤، في حين كان التقلب اليومي فوق (٢٠٠) كجزء من الدولار خلال الفترة نفسها، وبالمقارنة، فإن تذبذب أسعار الذهب (المعدل السنوي للتغيرات الشهرية) هو (٨٨%) على مدى السنوات العشر الماضية و (١١٨) وفقاً لمؤشر (Sand P) بواسطة Goldman Sachs) لجميع السلع، وحتى عملات الأسواق النموذجية الناشئة تعرضت للتقلبات في المتوسط لـ (٩%) فقط ولم تصل الى أعلى من (٢٠%)، وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية فإن تقلبات أسعار البتكوين اعلى من تقلبات اسعار السلع والخدمات، إضافة الى ذلك، هناك عدد من نقاط الضعف للمفاهيم الأساسية في التصميم الأولي للبتكوين من أجل أن يكون بمثابة عملة على المدى الطويل لمساعدة واستقرار النشاط الاقتصادي، وقد أظهرت الابحاث الاقتصادية النقدية أنه من الأفضل عموماً الاعتماد على البنك المركزي لضبط عرض النقود وفقاً للظروف الاقتصادية بدلاً من الاعتماد على عرض النقود الذي يتأثر بالتقلبات الخارجية، وعلاوة على ذلك، فإن الظروف لمنطقة العملة الموحدة المثالية هي صارمة، وبالتالي لا يجب أن تكون المحاولة جدية كما يتضح من أزمة اليورو في عام ٢٠١٠ و عام ٢٠١١ وبالتالي فمن غير المستحسن اعتماد عملة موحدة عبر العديد من الدول (Stephanie، ١٠-١١).

٣. البتكوين كمخزن للقيمة واستثمار المضاربة.

تصلح عملة البتكوين كذلك مخزن للقيمة ويمكن أن تصبح وسيلة لاستثمار المضاربة، وبالمقارنة مع النقود السلعية التي لها قيمة جوهرية كالذهب أو النقود الورقية الرسمية المدعومة من قبل كيان رسمي، فإن القيمة السوقية الحالية للبتكوين لأي مستخدم معين تتوقف تماماً على توقعها لاستعداد الآخرين لقبول ذلك في وقت لاحق بقيمة أكبر، وتصبح عملة البتكوين من هذا المنظور مساعداً للمضاربة، وبالتالي فهي عرضة للقلبات ذلك لأن القيمة في أي توازن تتوقف كلياً على توقعات تتحقق ذاتياً، وتقلبات السعر الشديدة إضافة إلى التقلبات الكبيرة في حجم الصفقات التي ترتبط مع تحركات الأسعار كلها تشير إلى أن البتكوين يظهر بعض الخصائص المرتبطة مع فقاعات المضاربة البحتة، وهناك مقياس تقريبي آخر لفهم المضاربة مقابل القيمة الأساسية للبتكوين وهي نسبة حجم الصفقات لحجم التداول، ويتم قياس حجم الصفقة باستخدام عدد مقدر من البتكوين المرسل عبر شبكة البتكوين، بينما يقاس حجم التداول بواسطة عدد صفقات البتكوين في البورصات (مقابل العملات الورقية)، ويتم رسم النسبة بين الصفقات وحجم التداول، ومن حيث المبدأ، فإن الصفقات التي يستخدم فيها البتكوين لدفع ثمن السلع مثل (Overstock.com)، يجب أن تحقق من خلال شبكة من المعدنين، وبالمثل فإن التحويلات من جانب آخر لحسابات مستحقة لمشتريات البتكوين باستخدام عملات تقليدية يتم معالجتها أيضاً بواسطة الشبكة، ومع ذلك، هناك بعض التسرب (الخسارة) بسبب معالجة الصفقات الداخلية بواسطة وسطاء البتكوين مثل (Coin base) ومن المحتمل أنها تقبل مدفوعات البتكوين نيابة عن تجار التجزئة، مع تحويل البتكوين المدفوع إلى دولارات في البورصة مثل (Bit stamp) ومن ثم دفع تجار التجزئة بالدولار، وعلى الرغم من أنه لم يتم التأكد لمدى هذا النوع من جانب الصفقات الكبيرة لإجراء المعالجة، فإن بيانات الصفقات الكبيرة من المحتمل أن تقلل حجم الصفقات لأغراض التحويل والتجارة، وبالمقارنة فإن معظم الصفقات التابعة للحسابات التي عقدت مع التبادل مثل شراء البتكوين مع العملات النظامية أو الصفقات العكسية هي يتم معالجتها داخلياً قبل التبادل، وبالتالي فإن زيادة هذه النسبة من حجم الصفقات تشير إلى زيادة في كمية البتكوين المستخدم لأغراض الصفقات النسبية لأغراض المضاربة في البورصات، والعكس صحيح، فإن الزيادة في هذه النسبة قد تزيد من تزايد انتشار البتكوين كوسيلة للتبادل، في حين انخفاض هذه النسبة يمكن أن يشير إلى مزيد من الاهتمام للبتكوين كأصل للمضاربة (Stephanie، ١١-١٢).

خلاصة ما سبق، أنه بالرغم من قبول عملة البتكوين للمدفوعات من السلع والخدمات والأصول وزيادة انتشارها، إلا أن التقلب الشديد في أسعارها يقلل من أهميتها كوحدة

حساب، إضافة الى ذلك، فإن هذه التقلبات تقلل من قدرتها لتكون بمثابة وسيلة للتبادل، كما يمكن استخدامها مخزن للقيمة ويمكن أن تصبح وسيلة لاستثمار المضاربة.

المحور الخامس: مخاطر استخدام البتكوين ونظرة مستقبلية

أولاً: مخاطر استخدام عملة البتكوين.

زاد الاهتمام بالعملات الافتراضية مع تزايد الاهتمام بالعملات الافتراضية، ويتنوع هذا الاهتمام مع تنوع المجتمعات بدءاً من رجال الأعمال وأصحاب المشاريع ورأس المال الى الأكاديميين في مجال الأمن الإلكتروني ومن ثم الاقتصاديين، حيث قامت مجموعات منظمة وحكومات باستكشاف العملات الافتراضية او اعتمادها لأغراض شرعية وغير شرعية متنوعة وبدرجات متفاوتة من النجاح، حيث تتطلب أي عملة افتراضية عندما تصدر كعملة للعمليات اليومية بنية تحتية مادية جديدة اقل بكثير من العملات المدعومة من الحكومة والمستخدمه على نطاق واسع حالياً، لكنها في نفس الوقت تتطلب هندسة شبكات قادرة على دعم مثل هذه العمليات يومياً (بارون، ٢٠١٥، ٢-١)، نستنتج مما سبق أن النشر السريع للعملات الافتراضية يكون اقل تعقيداً من نشر عملات تقليدية حيث تكون اقل تكلفة من حيث العمل ورأس المال والبنية التحتية اللازمة مع غياب الإطار القانوني، ويكون استخدام العملات الافتراضية بديلاً جذاباً للجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المنظمات الإرهابية والاجرامية والمجموعات المتمردة والتي تسعى لزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول.

ونشرت هيئة تنظيم النشاطات المالية (FINRA) قائمة قصيرة من المخاطر المرتبطة باستخدام عملة البتكوين في موقعها الإلكتروني، والتي تم تحديثها في ١١ مارس ٢٠١٤، وتشمل هذه المخاطر (Ólafsson، ٢٠١٤، ٧٣-٧٤).

١. عدم وجود أساس قانوني، وهو ما يعني عدم وجود أي قوانين مفروضة على الشركات أو الأفراد تقبله كشكل من أشكال الدفع، وعلى هذا النحو قد يصبح البتكوين لا قيمة له بسبب عدم وجود الثقة في البتكوين.
٢. يمكن للبرامج المستخدمة من قبل الوسطاء أيضاً أن تكون اختراق (قرصنة)، كما يمكن ان تكون الحافظات الرقمية اختراق إذا لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة، فمن الممكن أن تطرح نفسها بوصفها تبادل للبتكوين أو طرف ثالث هو الوسيط أو تاجر يحاول سرقة النقود ومع ذلك فإن هذا لا يختلف كثيراً عن عمليات الاحتيال التي تحدث في أنظمة العملات الأخرى.
٣. تحتاج النقود الإلكترونية إلى جمع رؤوس أموال ضخمة قبل أن يُسمح بوجودها في السوق.

٤. ليست هناك عوائق لدخول العملات الالكترونية ومن ضمنها البنكوين الى السوق، وأن هذا يؤثر سلبيا في السياسة النقدية، أما العملات التقليدية القانونية، فإن الحكومات لديها احتكار النقود وهم مصدرين النقود ومسيطرين على القوانين والأنظمة المحيطة بها، وبالتالي هناك حواجز لدخول العملات الجديدة بسبب الأنظمة المصرفية وسيطرة السلطة النقدية.

٥. لا يخضع البنكوين لسياسة البنك المركزي مثل النقود الورقية وغيرها من بدائل النقود، والتي قد يسميها البعض نوعاً خاصاً من مخاطر الطرف الآخر.

٦. البنكوين وأن لم يكن بديلاً للنقود، هو أيضاً عرضة لبعض مخاطر الطرف الآخر، فإذا أراد المستخدم اخفاء هويته فإن بروتوكول البنكوين يسمح بذلك على سبيل المثال يجب أن يستخدم طرف ثالث خدمة غسيل النقود الذي يعتمد اعتماداً كلياً على تلك الخدمة للعمل ضمن إطار اخلاقي.

ثانياً: نظرة مستقبلية في مستقبل البنكوين.

يمكن القول أن الشيء الوحيد المؤكد حول مستقبل البنكوين وشبكته هو عدم اليقين، كما أن مسألة تطوير العملات الرقمية بشكل عام هي أيضاً عرضة للشكوك الكبيرة، وأحد أسباب ذلك هو التطور السريع للتكنولوجيا، مثل محاولة وكلاء صيانة شبكة البنكوين تحسين القدرة على معالجة الصفقات، وفيما يتعلق بجوانب محددة من شبكة البنكوين، من المتوقع أن يكون هناك مزيد من التدعيم في مجتمع التعدين وتنتهي في اندماجات تسيطر على الشبكة، وقد يكون هناك أيضاً دمج بين الحافظات الرقمية، وهي قادرة على تقديم الخدمات المرغوبة بسعر تنافسي وإظهار تفوق الأمن ليفوز بحصة السوق، وقد يكون هناك اندماج عبر التبادل وإذا كان البعض يستطيع تنفيذ الصفقات بشكل أسرع أو بتكلفة أقل أو مع قدر أكبر من الأمن، وللمقارنة، فإن المزيد من التنظيم هو أمر لا مفر منه، مثلاً ينبغي أن تتوافق حافظات البنكوين فعلياً مع قواعد مكافحة غسيل الاموال، وقد اصدر مكتب ضريبة الدخل الأمريكي حكماً بشأن

٤ من الأمثلة المهمة على مخاطر الطرف الآخر، وهو بورصة (Mt.Gox) ذات العمل غير المشروع، التي تتعامل بالبنكوين وتم اطلاقها في عام ٢٠١٠ وبحلول عام ٢٠١٣ أصبحت اكبر سوق بتداول البنكوين ويتعامل بأكثر من (٧٠%) من جميع صفقات البنكوين، وفي فبراير عام ٢٠١٤ تم إغلاق البورصة بصورة مفاجئة بسبب فشله لحماية الدائنين من الإفلاس، وأعلنت بورصة (Mt.Gox) في ابريل عام ٢٠١٤ أن (٨٥٠٠٠٠) من البنكوين التي تنتمي لمستخدمي التداول قد اختفت ومن المرجح أنها قد سرقت، ومع ذلك تم العثور على حوالي ٢٠٠٠٠٠ من النقود منذ اعلانهم مما يجعل أسباب الاغلاق غير واضحة، ويمكن أن يكون الاغلاق وراءه إدارة (Mt.Gox) أو إجراء قضائي لتغطية أثارهم أو يمكن أن يكون بسبب عملية قرصنة، ان عدم الكشف عن الهوية وعدم وجود تنظيم لمتابعة هذا الوضع من المحتمل أن يتم إيجاد حل له في الوقت القريب.

الكيفية التي تُخضع أرباح البتكوين للضريبة، وهناك وكالات مثل هيئة تنظيم الأعمال المالية ولجنة الأوراق المالية قد أصدرت أحكام بشأن أمان وصحة التبادلات، وان شبكة البتكوين كما صممت في الأصل وبشكل خاص ارتباطها بالعملة الرقمية من المحتمل انها لن تستمر في المدى الطويل، وقد تم تحديد بعض العيوب الخطيرة في نظام البتكوين الحالي وبعضها قد اثبت نهاية كارثية، ورغم ذلك هناك اعتراف متزايد بأن الوصية الدائمة للبتكوين على الأرجح تقع في التطور التكنولوجي الذي يجعله ممكناً بالبروتوكول الخاص به للحساب والاتصالات الذي يسهل الدفع والتحويل، وساعد ابتكار عملة البتكوين في عملية تطوير تقنيات أفضل لجعل الدفع والتحويل أرخص وأسرع وأكثر أماناً، ومن المتوقع ظهور واحد أو عدد قليل من البروتوكولات لتسديد المدفوعات وتحويل النقود بشكل عام عبر عدة أنظمة متفرقة، ويعتبر النظام الحالي الذي ينفذ الوظائف الأساسية لتمكين الصفقات مشتت، ولذلك من الضروري أن الطرق الجديدة تبتكر لتحسين الفعالية، وفي بعض الحالات قد يكون من الأخص استبدال النظام الموجود كلياً من محاولة اصلاحه تدريجياً، ومن حيث المبدأ فإن أيّاً من الوظائف أو الخدمات المرتبطة بالدفع والتحويل في النظام المالي الموجود يجب أن تكون مرشحة للإصلاح، إذا كان هذا الإصلاح من الممكن أن يؤدي إلى كفاءة أكثر باستخدام التقنيات المتطورة في إطار شبكة المصدر المفتوح التي هي في الأساس للبتكوين (Stephanie، ٢٠١٧-٢٠)، وباختصار فإن موضوع العملات الرقمية وآليات الدفع البديلة وفهم القضايا المرتبطة بالعملات الإلكترونية هو محور اهتمام عامة الجمهور والباحثين في الوقت الحاضر.

الخاتمة

أولاً: الاستنتاجات.

١. عملة البتكوين هي عملة إلكترونية مشفرة، من الممكن ان تفيد الصفقات الاقتصادية في الوقت الراهن خاصة مع تزايد التعاملات الإلكترونية بصورة كبيرة.
٢. تساهم في زيادة الأنشطة الإجرامية في العالم، حيث إن التعامل بعملة افتراضية يصدرها أشخاص مجهولي الهوية ويتم تبادلها بأسماء مستعارة وغير حقيقية في ظل عدم وجود أي سلطة مالية او نقدية تراقبها يؤدي الى استخدام هذه العملة في عمليات غسيل الأموال أو سداد قيمة تجارة المخدرات أو تحويل أموال ناتجة عن عمليات الجريمة المنظمة.
٣. قد تؤدي إلى مزيد من عمليات النصب والاحتيال المالي.
٤. زيادة المخاطر الاقتصادية المتمثلة في تهديد الاستقرار النقدي في الدول التي ينتشر استخدامها فيها، وذلك نتيجة لأن التحكم في كميات عرض النقد لم يعد تحت سيطرة السلطات النقدية لهذه الدول.

٥. يعد البتكوين عملة احتكارية تتركز في أيدي مجموعة قليلة ممن يملكون أجهزة كمبيوتر ذكية ويجيدون استخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات، وذلك نظراً لتعقد العمليات الحسابية اللازم إجرائها، وهذا الاحتكار يشكل تهديداً لمستقبل الاقتصاد العالمي نظراً لقدرة المحتكرين على التحكم بالبتكوين حسب ما يرونه مناسباً.

ثانياً: التوصيات.

١. اتخاذ التدابير اللازمة من قبل الحكومات والمؤسسات المالية والنقدية لمواجهة المخاطر الاقتصادية التي تهدد الاستقرار النقدي.
٢. تشريع قوانين واجراءات رادعة ضد عمليات الاحتيال المالي الالكتروني.
٣. نشر الوعي باستمرار عن مخاطر وتهديدات استخدام العملات الرقمية الوهمية على الأمن الداخلي والجرائم بكافة أنواعها.

المصادر

أولاً: المصادر العربية.

١. بارون، جوشوا، وآخرون، **تداعيات العملة الافتراضية على الامن القومي**، مؤسسة (RAND) سانتا مونيكا، كاليفورنيا، ٢٠١٥.
٢. المطيري، خالد، البتكوين .. عملة مستقبلية أم طفرة افتراضية في نظام اقتصادي دولي متغير؟، وكالة الانباء الكويتية، ٢٣/٩/٢٠١٧.

ثانياً: المصادر الاجنبية.

1. Brito, Jerry, Houman Shadab & Andrea Castillo, **Bitcoin Financial Regulation: Securities, Derivatives, Prediction Markets, And Gambling**, Columbia Science and Technology Law Review, September 10, 2014.
2. Grinberg, Reuben, **Bitcoin: An Innovative Alternative Digital Currency**, " Hastings Sci. & Tech. LJ 4 (2012).
3. Stephanie, Lo, J. Christina Wang, **Bitcoin as Money?**, Fedral Reserve Bank Of Boston, No.14-4.
4. Luther, William J., Josiah Olson, **Bitcoin is Memory**, Kenyon College.
5. Ólafsson, Ísak Andri, **Is Bitcoin money? An analysis from the Austrian school of economic thought**, MS thesis, 2014.
6. <http://ar.wikipedia.org/wiki>.